S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3256
20 July 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والخمسين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس:	السير ديفيد هناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد لدسوس
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	اسبانيا	السيد بيداويي
	نيوزيلندا	السيد كيتنغ
	هنغاريا	السيد بوداي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إندرفورث
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, DC2-750, 2 United Nations Plaza room ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الشكوى المقدمة من أوكرانيا بشأن مرسوم المجلس الأعلى للاتحاد الروسي المتعلق بسيفاستوبول

رسالتان مؤرختان ١٣ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/26075 و S/26100)

رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/26109)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أوكرانيا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد تاراسيوك (أوكرانيا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم المجلس، أرحب بنائب وزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/26100.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين: الوثيقة S/26075، وهي رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/26109، وهي رسالة مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول في قائمتي نائب وزير خارجية أوكرانيا، صاحب السعادة السيد بوريس تاراسيوك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد تراسيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم المنصب الهام المثقل بالمسؤولية، منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونحن على ثقة بأن خبرتكم العظيمة، ومؤهلاتكم المهنية ومهاراتكم الدبلوماسية ستساعد المجلس في إيجاد أحسن الطرق لحل المشكلة المدرجة في جدول أعمال اليوم، بما يخدم مصلحة الدولتين المعنيتين وكذلك بما يخدم تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ويود وفد أوكرانيا أن يعرب أيضا عن امتنانه لممثل اسبانيا الدائم لدى الأمم المتحدة على الطريقة الموفقة التي وجه بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه.

يعلم مجلس الأمن أن مجلس السوفيات الأعلى، وهو برلمان الاتحاد الروسي، اعتمد في ٩ تموز/يوليه من هذه السنة مرسوما يتعلق بالمركز القانوني لمدينة سيفاستوبول، أكد فيه، بالإشارة الى تلك المدينة الأوكرانية:

"مركز الاتحاد الروسي ... داخل الحدود الادارية والاقليمية لمقاطعة المدينة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١".

وفي ذلك المرسوم أسند الى مجلس الوزراء، وحكومة الاتحاد الروسي، والبنك المركزي لروسيا، والوزارات الاتحادية والدوائر الحكومية الروسية مهمة "وضع برنامج حكومي لضمان مركز مدينة سيفاستوبول، ... وقد أستندت الى لجنة التشريع الدستوري البرلمانية مهمة إعداد قانون يجسد هذا القرار اللاشرعي في الدستور.

وفي الواقع، ولأول مرة، أكد أعلى جهاز تشريعي في روسيا، علنا وبعبارات واضحة، الأطماع الأقليمية في أوكرانيا ووضع في شكل مرسوم المطالب التي تكررت خلال العامين الماضيين في مناسبات عديدة في البيانات التي أدلى بها بعض رجال السياسة في الاتحاد الروسي الذين لا يتحلون بروح المسؤولية. هذا هو الخطر بعينه في القرار الذي ينظر المجلس فيه.

إن هذا الاجراء من جانب البرلمان الروسي أدانه بشدة رئيس الجمهورية، والسلطات التنفيذية والتشريعية وجميع الأحزاب والمنظمات السياسية في أوكرانيا. وهذا القرار اللامسؤول الصادر عن البرلمان الروسي لا يمكن وصفه إلا بأنه انتهاك صارخ للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبوجه خاص الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الواضح، إن هذا تجاوز على حرمة أراضي أوكرانيا وتغيير للحدود القائمة وتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا وأنه لا ينسجم، نصا وروحا، مع أهداف ومبادئ الأمم

المتحدة. إن هذا القرار انتهاك صارخ للالتزامات الدولية المترتبة على عضوية روسيا في الأمم المتحدة، وعلى اشتراكها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى المعاهدة المبرمة بين أوكرانيا وروسيا التي صادق عليها البرلمان الروسي ذاك نفسه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، والتي سجلت لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعد الوثيقة القانونية الدولية الأساسية للعلاقات الدولية في يومنا هذا، والذي انتهكه في هذه الحالة البرلمان الروسي، كان قد صادق عليه سابقا مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق الذي يشغل الاتحاد الروسي مقعده حاليا. ومن ثم، تتوفر أدلة كافية بمجلس الأمن كي يصف اجراءات برلمان الاتحاد الروسي بأنها لا تتفق وميثاق الأمم المتحدة.

إن البرلمان الأوكراني، في المرسوم الذي أصدره في ١٤ تموز/يوليه من هذا العام، وصف قرار مجلس السوفيات الأعلى في روسيا بأنه "عمل سياسي عدواني" ضد أوكرانيا. وإن أوكرانيا تعتبر قرار مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الروسي قرارا لا يستند الى أي شرعية قانونية ولا تترتب عليه أي نتائج قانونية بالنسبة لأوكرانيا، لا سيما وأن دستور أوكرانيا لعام ١٩٧٨، ودستور جمهورية روسيا السوفياتية الاشتراكية الاتحادية لعام ١٩٧٨، الذي تصادف أنه اعتمد قبل الدستوري الأوكراني، يسلمان بأن سيفاستوبول جزء لا يتجزأ من أوكرانيا. وعليه، فإن مسألة المركز القانوني لمدينة سيفاستوبول من اختصاص أوكرانيا وحدها.

إن الحالة التي نشأت نتيجة لهذا المرسوم السيئ الصمت الذي اتخذه مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الروسي تتميز بخطورة بالغة. وإن المحاولات الرامية الى تنفيذ هذا القرار من جانب السلطات الروسية، والتي بدأ تنفيذها بالفعل، يمكن أن تدفع بأوكرانيا الى اتخاذ الاجراءات المناسبة دفاعا عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وحرمة أراضيها. إن تطور الحالة الناشئة مع أخذ الاتجاهات المعقدة التي تسير نحو الأزمات في العلاقات الدولية في منطقة أوروبا الشرقية في الاعتبار، قد تترتب عليها عواقب لا يمكن التنبؤ بها وقد تعرض صيانة السلم والأمن الدوليين لتهديد خطير.

لقد أقنع هذا قادة أوكرانيا بأن الحالة، وفقا للمادة الرابعة والثلاثين، تتطلب أن تنظر فيها هيئة ذات صلاحية كمجلس الأمن، الذي نلتمس منه أن يفعل ذلك بناء على حقنا بموجب المادة الخامسة والثلاثين.

وأود، بوجه خاص، أن أسترعي نظر المجلس الى حقيقة أننا نتناول في هذه الحالة قرارا صادرا عن أعلى جهاز تشريعي لدولة نووية مجاورة تتساوى التزاماته الدولية مع التزامات الجهازين التشريعي

والتنفيذي. ومن الواضح أن مرسوم مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الروسي هو في جوهره مطمعا إقليميا عنيا من دولة ضد دولة أخرى.

إن الصراع السياسي الداخلي في بلد ما في العالم يجب أن لا يمتد الى ما وراء حدود الدولة ولا أن يمس مصالح الدول الأخرى. وبخلاف ذلك، فإن النظام الدولي للعلاقات الدولية برمته سيصبح مشكوكا فيه. والفشل في رؤية وتفهم ذلك يعني أن المرء يبتعد عن الواقع بشكل مقصود وأنه حبيس للأوهام.

إن خطورة قرار الهيئة التشريعية الروسية الصادر في ٩ تموز/يوليه لا يمكن المغالاة فيها. والواقع، أن هذه قنبلة زمنية، والطرف الذي يلوح بها لا يمكن أن يتصور قوتها التدميرية الكاملة. فبعد اعتماد المرسوم مباشرة سارع أولئك الذين كانوا وراء هذا القرار المدبر من مجلس السوفيات الأعلى لروسيا الاتحادية بالتوجه من موسكو الى سيفاستوبول لتنفيذ القرار فورا. ويقال أن هناك عملية تلقائية لتشكيل هياكل لا شرعية للسلطة الروسية في المدينة، وأن المسؤولين عن القرار دعوا الى استخدام السلاح، مهددين باستخدام أسطول البحر الأسود والتشكيلات الفرعية للقوات الروسية المسلحة، وأنهم يحاولون تشكيل وحدات جوية هجومية. وهناك محرضون يهددون بتحويل سيفاستوبول والقرم الى دنيستر أو كارباخ أو أبخازيا جديدة. إنهم يظهرون علنا وبوقاحة عدم مبالاتهم بالخسائر البشرية المحتملة. وتتعالى الصيحات بتجريد نواب البرلمان الأوكرانيين عن سيفاستوبول من سلطاتهم وإجراء انتخابات لمجلس السوفيات الأعلى الروسي. من يستطيع القول مع اليقين إن هذه ليست سوى تخيلات ساذجة لعناصر غير مسؤولة؟ ومن أجل حماية السلامة الإقليمية، ماذا يمكن أن تفعله هيئات أوكرانيا ومؤسساتها الدستورية المختصة في هذه الحالة التي نشأت في عقر دارهم؟

ولقد ذكر رئيس أوكرانيا، ليونيد كرافتشوك، ما يلي:

"إننا لا نعتبر هذا القرار من جانب البرلمان الروسي مساويا لإرادة الشعب الروسي، ونعتقد أن الروس الذين ينادون من أجل السلم والعلاقات الودية مع أوكرانيا لا يؤيدون تشريع برلمانهم".

ومن المعلوم جيدا أن رئيسي الجمهورية ورئيسي وزراء الدولتين يبذلون جهودا لحل ما يوجد من اختلافات في الرأي، الأمر الذي أدى مؤخرا الى بروز اتجاهات ايجابية في العلاقات الأوكرانية الروسية.

وثمة محادثات جرت اليوم بين رئيسي أوكرانيا وروسيا سعيا لإيجاد طرق محددة للتخفيف من حدة التوترات. ولقد تم التوصل الى اتفاق يتعلق باجتماع آخر يعقده الرئيسان. ومع ذلك، فإن مثل هذه الطريقة لا تستسيغها بعض القوى السياسية المؤثرة في روسيا، التي بتجاهلها معايير السلوك الحضارية، لا ترغب في التخلي عن التفكير الامبريالي في السياسة المتبعة حيال أوكرانيا ودول أخرى كانت سابقا جمهوريات في الاتحاد السوفياتي. فهي تحاول أن تغذي روح العداوة بين الشعوب للتحريض على الصراع في المنطقة بغية تدمير السلم والاستقرار في القارة.

إن بيان رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسن المؤرخ ١٠ تموز/يوليه، وبيان الوزارة الروسية للشؤون الخارجية المؤرخ ١١ تموز/يوليه لم يكن مرورهما في أوكرانيا، كما في بلدان أخرى، مرورا عابرا بل رحبنا بهما. وردة الفعل هذه من جانب المؤسسات التنفيذية كانت طبيعية ومفهومة. إلا أننا لم نجد بين الأسطر التي صيغت بدبلوماسية متأنية جوابا واضحا على السؤال الذي هو الآن أحد الشواغل الكبرى لأوكرانيا وللعالم المتمدن بأسره وهو التالي: هل انتهت حقا هذه المطالبات الاقليمية؟ والجواب على هذا السؤال، كما يقولون، يبقى منتظرا. ولربما أمكن لمجلس الأمن أن يعطي الجواب.

إننا لدى النظر في الحالة يجب ألا ننسى أن أوكرانيا وروسيا دولتان أوروبيتان رئيسيتان، وأن هناك أسلحة نووية على أراضيهما. فالمرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد الروسي له تأثير سلبي كبير على الأجواء المحيطة بالمناقشات التي يجريها البرلمان الأوكراني، حول مسألة التصديق على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية والحد منها. ونتيجة لذلك، بدأ بعض أعضاء البرلمان الأوكراني يعارضون بشدة التصديق على المعاهدة. ويرون في الإجراء الذي أقدم عليه زملاؤهم الروس تهديدا لا لسلم وأمن البلاد فحسب، بل وأيضا للسلم والأمن الدوليين. وليس من العسير التنبؤ بالمدى الذي يمكن لمثل هذا الفعل وردة الفعل أن يصلا إليه.

إن الخلافات التي ذكرتها اضطرتنا أن نطرح مسألة وجود هذه المطالبة الإقليمية من جانب واحد ضد أوكرانيا فيما يتعلق بمدينة سيفاستوبول الأوكرانية، وعلى أساس الفقرة ١ من المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، أن نبلغ مجلس الأمن عن الحالة التي نشأت نتيجة للقرار الصادر عن مجلس السوفيات الأعلى وهو برلمان الاتحاد الروسي.

إن تطور هذه الحالة يمكن في رأينا أن يفضي الى وقوع احتكاك بين أوكرانيا وروسيا، ومن شأن استمرار مثل هذا الاحتكاك أن يهدد صون السلم والأمن الدوليين. وأوكرانيا تطالب مجلس الأمن بأن يصف المرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد الروسي بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن مركز سيفاستوبول بأنه لا يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنه يتعدى على سلامة أوكرانيا الإقليمية وحرمة أراضيها، ويمثل تدخلا في شؤونها الداخلية.

وأوكرانيا تطالب مجلس الأمن بالحاح بأن يستخدم سلطته الكاملة لإدانة ومواجهة القرار غير القانوني الصادر عن البرلمان الروسي، ويعلنه لاغيا، ويحذر من خطوات إضافية قد تهدد السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم.

وفي أوكرانيا، يتوقع من مجلس الأمن أن يظهر ردة فعل مناسبة لمواجهة الخطر الناجم عن الحالة الراهنة. إن عدم ظهور مثل ردة الفعل هذه من شأنه أن يزعزع الثقة في هذا الجهاز الرسمي للأمم المتحدة الذي يحمل على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، والذي ترى فيه دول عديدة في العالم الضامن لأمنها. وفي هذه الحالة، يجب على مجلس الأمن أن ينفذ دبلوماسية وقائية ويمنع تصاعد الاجراءات غير القانونية.

ولا شك أنه ليس ثمة حاجة الى ذكر حقيقة أنه لو اتخذت التدابير الوقائية لكلف ذلك المجتمع الدولي أقل بكثير من كلفة التصدي للحالة في مراحل لاحقة أشد خطرا. وهذا بالضبط ما ذكره الأمين العام في تقريره "خطة للسلام". وهذا هو تحديدا النهج السليم والحكيم الذي نحتاج إليه جميعا بغية تجنب كارثة يمكن أن تلحق الأذى بنا جميعا.

والآن، وفي الوقت الذي تعكف فيه أوكرانيا على حل مسألة الضمانات الحقيقية لأمنها، أود أن أؤكد دون مبالغة على أن الأمر يتعلق بكيفية تصدي المجلس للحالة، ونأمل في أن يرقى مجلس الأمن الى مستوى الآمال المعقودة عليه.

ويجب علينا ألا ننسى دروس التاريخ، ويجب علينا أن نذكر أن عدم المبالاة حيال الانتهاكات التي ترتكب ضد القانون الدولي تشجع على ارتكاب المزيد من الأعمال العدائية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية لأوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن المسألة قيد النظر اليوم لها أهمية خاصة بالنسبة الى روسيا لأنه من المهم جدا لنا قيام علاقات طبيعية وودية وحسن جوار مع أوكرانيا، وهي الدولة المستقلة والعضو في الأمم المتحدة، وهي البلد الذي يرتبط شعبه بأوثق العلاقات التاريخية مع الشعب الروسي.

وفي هذا السياق، أود أن أوكد أن المرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد الروسي بتاريخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ والمتعلق بمركز مدينة سيفاستوبول منحرف عن سياسة الاتحاد الروسي رئيسا وحكومة في رعاية مصالح روسيا.

إن رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسن، علق على هذا القرار ساخطا بقوله يوم ١٠ تموز/يوليه ما يلي:

"أشعر بالخجل إزاء هذا القرار. فنحن نحتاج في نهاية المطاف أن نحل تدريجيا وبهدوء مشكلة أسطول البحر الأسود والمدينة التي يتخذها قاعدة له".

وكما ورد في البيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية لروسيا بتاريخ ١١ تموز/يوليه فإن هذا الإجراء الذي أقدم عليه المجلس الأعلى للاتحاد الروسي له طابع تأسيسي وبياني، وهو يشير الى الطريقة التي تكفل تحقيق حلول واقعية ولكنه يعقد السعي إليها وهي صعبة فعلا بما فيه الكفاية.

وبينما لا نزال نكرس أنفسنا لمبدأ حرمة الحدود ضمن كمنولث الدول المستقلة، بما في ذلك الحدود بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فإن روسيا عازمة على التقيد بشدة بالمعايير الأساسية للسلوك المتحضر للدول وللمجتمع الدولي، مرتكزة على الأساس الصلب للقانون الدولي، واحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الاتحاد الروسي رئيسا وحكومة يهتدي وسيظل يهتدي بالمعاهدات والاتفاقات المعقودة مع أوكرانيا، بما في ذلك بصورة خاصة المعاهدات والاتفاقات التي تتعلق باحترام كل منهما لسيادة الآخر وسلامة أراضيه. وفي هذا الصدد، فإن الأساس القانوني المناسب قائم فعلا. وهكذا، فالمادة ٦ من المعاهدة المبرمة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تشترط مباشرة أن يعترف الطرفان بالسلامة الإقليمية لروسيا ولأوكرانيا وأن يحترماها ضمن الحدود القائمة في إطار الاتحاد السوفياتي.

وفي اتفاق داغوميس بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، يتعهد الطرفان تعهدا قاطعا بالامتثال لهذه الأحكام ولغيرها من الأحكام الواردة في تلك الوثيقة حتى إبرام معاهدة سياسية جديدة ذات أبعاد كاملة تظهر العلاقات الجديدة بينهما. وروسيا تشجع التعجيل بالإعداد لهذه المعاهدة الجديدة، خاصة وأن هدفها ذكر مباشرة في البلاغ المتعلق بنتائج الاجتماع الروسي الأوكراني الذي انعقد على أعلى المستويات في موسكو بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

ودون التهوين من النتائج السلبية المترتبة على القرارات الادارية لقيادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بشأن المسائل الاقليمية، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الجانب الروسي يؤمن بأن أية مشاكل، بغض النظر عن درجة تعقدها، لا يمكن حسمها إلا في إطار الحوار السياسي، مع مراعاة آراء ومصالح مختلف قطاعات السكان، وبالامتثال الصارم للمعاهدات والاتفاقات المعقودة مع الجانب الأوكراني، ولمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومبادئ الأمم المتحدة.

وستواصل أوكرانيا بنشاط العمل على تنفيذ سياستها الرامية الى زيادة تطوير وتوسيع التعاون الروسي - الأوكراني في جميع المجالات.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرت باكستان بعين القلق الى التطورات الأخيرة المتعلقة بسيباستوبول. ومن ثم، فمن دواعي ارتياحنا العميق أن نسجل اعترافنا بالحنكة السياسية التي أبدتها حكومتا الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والتي تتجلى في البيان الرئاسي الذي سيصدره المجلس. أود أيضا، سيدي الرئيس، أن أشيد، نيابة عن وفدي، بإسهامكم القيم في المفاوضات التي كانت فيها مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة عونا كبيرا لدى إعداد هذه الوثيقة الهامة.

ونحن على اقتناع بأن الإجراء الذي يتخذه المجلس اليوم على جانب كبير من الأهمية، لأنه سينقل لجميع المعنيين الرسالة الصحيحة التي تفيد بأن حكومتي الاتحاد الروسي وأوكرانيا تحظيان بالدعم الكامل من مجلس الأمن في مفاوضاتهما من أجل الاهتداء الى حل سلمي ومرض للأزمة الحالية. ويرحب وفدي، بصفة خاصة، بالبيان الصادر عن رئيس أوكرانيا، والذي يعرب فيه عن اعتقاده بأنه:

"ستظل العلاقات الأوكرانية - الروسية تنمو بما فيه مصلحة كلا الشعبين". (S/26075، ص ٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في الرسالتين المؤرختين ١٣ و ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ الموجهتين الى رئيس المجلس من الممثل الدائم لأوكرانيا (S/26075 و S/26100) واللتين يحيل بهما بيانا أصدره رئيس أوكرانيا بشأن المرسوم الذي اعتمده المجلس الأعلى للاتحاد الروسي في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ والمتعلق بسيباستوبول، ورسالة موجهة من وزير خارجية أوكرانيا بشأن الموضوع نفسه.

"ونظر مجلس الأمن أيضا في الرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ الموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي (S/26109)، والتي تضم بيانا من وزارة خارجية الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالمرسوم آنف الذكر.

"ومجلس الأمن يشاطر رئيس أوكرانيا ووزير خارجيتها ما يساورهما من قلق بالغ إزاء مرسوم المجلس الأعلى للاتحاد الروسي ويرحب بالموقف الذي اتخذاه. وفي هذا الصدد يرحب المجلس أيضا بالموقف الذي اتخذته وزارة خارجية الاتحاد الروسي نيابة عن الحكومة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد، في هذا الصدد، التزامه بسلامة أراضي أوكرانيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويشير مجلس الأمن الى أنه في المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا والتي تم توقيعها في كييف في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، التزم كل من الطرفين الساميين باحترام السلامة الاقليمية للطرف الآخر داخل حدودهما القائمة في الوقت الراهن. والمرسوم الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد الروسي لا يتفق مع هذا الالتزام ولا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم فهو عديم الأثر.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها رئيسا الاتحاد الروسي وأوكرانيا وحكومتاهما من أجل تسوية أية خلافات بينهما بالوسائل السلمية، ويحثهم على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تفادي أي توتر.

"وستظل المسألة قيد نظر مجلس الأمن."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/26118.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥